

المخاوف ترفع تكلفة الديون اللبنانية

قفزت تكلفة التأمين على ديون لبنان السيادية إلى مستوى قياسي أسوأ، بعدما حذر الرئيس ميشال عون من مغبة ما يمكن أن تفرضه المؤسسات الدولية من إجراءات مالية قاسية، ما لم يتم تقديم تضحيات لإنقاذ بلاده من أزمتها الاقتصادية المزمنة.

بيروت - أظهرت بيانات أي.إتش.إس. إس ماركيت أسس أن عقود مبادلة مخاطرة الائتمان اللبنانية لخمس سنوات ارتفعت إلى مستوى غير مسبوق عند 990 نقطة أساس، بزيادة 33 نقطة أساس عن إغلاق الخميس. ويأتي التحرك المفرغ لمؤشر الديون اللبنانية بعد أن أثار الرئيس ميشال عون احتمال اضطراب بلاده إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي إذا لم تفسر جهود الإصلاح، التي تبذلها الحكومة عن تحسن المالية العامة للدولة بالقدر الكافي.

وبدا لبنان يستشعر متأخرا خطر جبال الدين العام وتداعياته المحتملة بعد أن بحث اقتصاديون بإشارات سلبية تحذر من آثار كارثية ما لم يحدث تغيير جذري في هذا الوضع وبالسرية المطلوبة، لنصف غبار الخراب المخيم على الاقتصاد.

وارتفاع تكلفة تأمين الاكتشاف على ديون لبنان هو الثاني في أقل من شهر، بعد أن قفزت 17 نقطة أساس في العاشر من يوليو الماضي، بالتزامن مع انخفاض السندات السيادية المقومة بالدولار بعد يوم من فرض الولايات المتحدة عقوبات على حزب الله المدعوم من إيران.

ووصلت مستويات تداول عقود إعادة الائتمان على ديون لبنان حينها إلى مستويات شهر يناير الماضي، والتي تسبب في ارتفاعها في ذلك الوقت تصريحات مسؤولين رسميين في ما يتعلق بـ"إعادة هيكلة الدين".

قد فرضت عقوبات على عضوين في مجلس النواب اللبناني يمثلان حزب الله هما أمين شري ومحمد رعد، إضافة إلى المسؤول الأمني في الحزب وفيق صفا.

ويعاني لبنان من أحد أقل معدلات الدين العام في العالم والبالغ أكثر من 85 مليار دولار وهو ما يعادل 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب انخفاض معدل النمو الاقتصادي على مدى أعوام.

وزادت الحاجة لتطبيق إصلاحات تأجلت مدة طويلة، وذلك في ظل تباطؤ الودائع في القطاع المصرفي، وهي مصدر مهم لتمويل الدولة.

وانتمشت الودائع قليلا في الشهور الخمسة الأولى من العام، كما تراجعت احتياطات النقد الأجنبي على الرغم من أنها لا تزال كبيرة نسبيا مقارنة بحجم الاقتصاد.

وقال عون إن لبنان يمر بأزمة اقتصادية ومالية واجتماعية قاسية "لكننا قادرون على تجاوزها وإنقاذ الوطن من برائتها إذا عقدنا العزم على ذلك".

وأضاف "التضحية المرحلة مطلوبة من كل اللبنانيين دون استثناء لتتبع عملية الإنقاذ، فإن لم نضع اليوم جميعا قطعنا الطريق على مستقبلنا ونرضى بالتخلي عن بعض مكتسباتنا

فإننا نخاطر بفقدنا كلها حين يصبح وطننا على طاولة المؤسسات الدولية المقرضة، وما يمكن أن تفرضه علينا من خطط اقتصادية ومالية قاسية".

واعتمدت الحكومة موازنة 2019 التي صادق عليها البرلمان الشهر الماضي بعد أسابيع من الشد والجذب، تهدف إلى خفض العجز الكبيرة فيها إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وقال صندوق النقد الدولي في الشهر الماضي إن العجز سيكون أعلى بكثير من الهدف الذي حددته الحكومة وهو 7.6 بالمئة من أكثر من 11 بالمئة في الموازنة السابقة.

وشملت الميزانية إجراءات مثل تجميد التعيين الحكومي لمدة ثلاثة أعوام. لكن تم رفض أفكار أصعب مثل خفض رواتب العاملين في القطاع العام. ويقول منتقدون للحكومة إنها تجاهلت المشكلة الرئيسية وهي الفساد.

85

مليار دولار حجم ديون لبنان وهي تعادل 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد

وتشمل إجراءات خفض العجز الرئيسية زيادة الضرائب على فائدة الودائع المصرفية والسندات الحكومية وضريبة جديدة على الواردات وخطه لخفض تكاليف خدمة الدين، وإن كان لم يتضح كيفية تحقيق ذلك.

وانشاء مناقشة الموازنة أكد وزير المالية علي حسن خليل خلال جلسة برلمانية أن لبنان يحتاج إلى خطة لإدارة دينه العام الضخم تتيح فرصة "لتحرير الموازنة العامة من عبء تراكم قاتل للدين وخدمة الدين".

وقال إن الحكومة "ملتزمة بوضوح بخفض تكلفة الدين العام بالقدر المحدد في مسودة الموازنة الجديدة، التي لا تزال أمام نواب البرلمان".

وأوضح أن مثل هذه الخطة ستحتاج إلى أن تناقشها كافة الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة ومصرف لبنان المركزي والبنوك التجارية.

وأضاف إن "هذا الأمر يستدعي حوارا حكوميا.. حوارا بين الحكومة والمجلس.. حوارا يشترك فيه مصرف لبنان وتشترك فيه المصارف وهذا أمر حصل ويحصل".

ولم يقدم خليل تفاصيل بشأن أي إجراءات يأمل بأن تشملها مثل تلك الخطه، لكنه توقع أن تبلغ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للبنان نحو 151 بالمئة بنهاية العام الجاري.

وأيد محافظ مصرف لبنان المركزي رياض سلامة مساعي الحكومة لخفض تكاليف خدمة الدين العام في الموازنة، لكن لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق بشأن كيفية تنفيذ ذلك.



الدينار ينشر الأوهام حول حقيقة الاقتصاد

تعافي الدينار يقدم دعما ملتبسا للاقتصاد التونسي

تحرك العملة لا يعكس انتعاش النمو والتشغيل والميزان التجاري

السوق ما جعل نسبة العملة الصعبة الخارجة من تونس أقل، وبالتالي الطلب على العملة تراجع. ويرى الخبير أن الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الاتحاد الأوروبي ومرحلة الانكماش، التي انطلقت من إيطاليا، ووصلت إلى الصناعة الألمانية في الربع الأخير من 2018، جعل اليورو ينخفض. وقال إن "الدينار استفاد من هذه الظرفية مع تحسن العائدات السياحية بصفة نسبية، ولقد راينا بالتالي استقرارا على مستوى سعر الصرف".

وأكد جينون أن صندوق النقد الدولي يحذر من هذه السياسة، التي لا يرافقتها نمو حقيقي للاقتصاد، لأنه توجد مخاطر في ما بعد على استقرار العملة إذا لم تتحسن محركات الإنتاج والتصدير.

وحملت بعثة صندوق النقد الدولي لتونس الشهر الماضي في طياتها تحذيرات من مخاطرة محتملة قد تعيق تعافي الاقتصاد التونسي، بسبب ارتفاع أسعار صرف الدينار والنظ في الأسواق الدولية.

وقال رئيس البعثة بيرون روثر خلال مؤتمر صحافي جمعه بالعابسي حينها

شكك اقتصاديون في قدرة الدينار التونسي على البقاء في مستواه المرتفع الذي حققه خلال الأشهر الماضية أمام العملات الأجنبية الرئيسية، في ظل الغموض، الذي تفرضه الانتخابات التشريعية والرئاسية على الاقتصاد الباحث عن محفزات قوية تبعده عن مربع الأزمة نهائيا.

وتونس - اعتبر خبراء أن الارتفاع المتسارع لأسعار صرف الدينار التونسي في الآونة الماضية أمام اليورو والدولار من شأنه أن يقدم دعما ملتبسا للاقتصاد البلاد الهش.

ويبدي كثيرون مخاوف من عدم استدامة أسعار صرف العملة المحلية في مستوياتها الراهنة خلال الفترة المقبلة، نظرا إلى ارتباطها بعدة عوامل متداخلة توهم بان الاقتصاد ينمو.

ولكن البنك المركزي يبدو أن لديه رأيا آخر، خاصة وأنه لم يعلن عن أي معلومات تشير إلى أنه تدخل في سوق الصرف لكبح انهيار العملة.

وقال محافظ المركزي مروان العباسي بعد لقاء مع الرئيس المؤقت محمد الناصر الخميس الماضي إن "العملة المحلية تشهد تحسنا تدريجيا رغم الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجه البلاد".

وجدد العباسي الدعوة للخبراء الاقتصاديين إلى مزيد من تضامير الجهود والعمل على رفع مستوى الإنتاج لزيادة نسبة النمو في تونس.

ولفت تعافي سعر صرف الدينار الانظار بعد سنوات من التراجع رغم عدم الارتفاع في سقف السيولة النقدية في



محمد الصادق جينون
ارتفاع الدينار يعود لمناورة تقنية قام بها البنك المركزي

شركات التكنولوجيا تشكك بمناخ الأعمال الأردني

الإحصاءات العامة، وقواعد بيانات دائرة مراقبة الشركات وشركة كيز لتكنولوجيا المعلومات.

وتشير الدراسة إلى أن القيمة المضافة إلى قطاع تكنولوجيا في الأردن تعتبر مرتفعة بشكل ملحوظ، مقارنة بالمتوسط المحلي عبر القطاعات والأنشطة الرئيسية الأخرى.

وبلغ متوسط القيمة المضافة الناتجة عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 64 بالمئة من إجمالي إنتاجه، مقارنة بنسبة 40 بالمئة بالمتوسط لأنشطة التصنيع و52 بالمئة في المتوسط لجميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

وتلقى الأردن في يونيو الماضي دعما كبيرا في طريق إنعاش اقتصاده المتعثر من بوابة الاستثمار في التكنولوجيا بعد أن أكدت مايكروسوفت جاهزية الشركات المحلية لإحتضان الذكاء الاصطناعي. وركزت دراسة مايكروسوفت على 7 قطاعات رئيسية يمكن أن يستفيد منها الأردن، بما في ذلك الصحة والتصنيع

ويعتمد الأداء العالي في كثافة الصادرات وعمالة الإناث وإيجاد فرص عمل عالية الأجور ونقل التكنولوجيا، رغم التحديات الناجمة عن الصعوبات الاقتصادية الإقليمية.



الانغماس في تهيئة بيئة الابتكار

وربطوا ذلك بعوامل منها افتقار الأردن لتعريف رسمي وإطار سياسة موحدة للشركات الناشئة، بينما يتمثل الثاني في كون أغلب رؤاد الأعمال المحليين يقررون عادة تنمية أعمالهم خارج بلدهم.

أما العنصر الثالث في عدم استعداد الدولة لاستقبال شركات التكنولوجيا هو أن شركات ناشئة أردنية تخترق التسجيل في الخارج.

وكان البنك الدولي قد نشر بحثا في وقت سابق هذا العام، أظهر أن الشركات الناشئة المحلية تواجه عوائق كثيرة أمام تأسيس أعمالها، بدءا من السياسات والادوات المالية غير الكافية وصولا إلى المهارات والخبرات المحدودة للأفراد.

ومع ذلك، ترى الدراسة الصادرة بعنوان "اقتصاد الشركات الناشئة في الأردن- تقييم المساهمة الاقتصادية وإمكانات الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا" أن الشركات الأردنية الناشئة تتمتع بإمكانات عالية.

دراسة أردنية بالتعاون مع جهات دولية تظهر أن المستثمرين يعتبرون بيئة الأعمال المحلية غير ملائمة لشركات التكنولوجيا

ونكرت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية أن دراسة أعدتها جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات (انتاج) وشركة أورانج الفرنسية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، أظهرت أن بيئة الأعمال المحلية أقل ملائمة من عدة اقتصادات.